

## الوزير أبوفاور: ما يجري مع الجيش أمر خطير جدا

بيروت - أحمد منصور

العرب، على الرغم من الأحداث المحلية، وأمل ان نجد دواء ناجعا لأحوالنا الوطنية وللعقم الرئاسي وللشلل الدستوري وللتخلف السياسي عن مواكبة الأحداث، وللقصور في احتضان الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية، معتبرا ان ما يحصل مع الجيش ربما خلفه مجرمون ويترتبون شرا بالجيش، ولكن لو كان هذا المجرم يشعر بان هناك احتضانا فعليا للجيش لما أقدم على فعلته.

وأضاف: «لولا بعض المواقف التي شجعت على الاعتداء على الجيش، لما كانت هذه الاعتداءات، لولا بعض المواقف الشعبوية التي تريد ان تبني موقعا شعبويا وربما ماليا على حساب الطعن بالمؤسسات، وآخر المؤسسات المتبقية كحصون للمواطن اللبناني هو الجيش والمؤسسات الأمنية اللبنانية».

لفت وزير الصحة العامة وائل أبوفاور الى «ان ما يحصل مع الجيش اللبناني أمر خطير جدا، وهو مؤشر يجب التنبيه له جميعا كلبنانين»، مشددا على «ضرورة إعادة احتضان الجيش ووقف التعرض له وتوفير الحماية السياسية له»، لافتا الى «انه اذا سقط الجيش وسقطت المؤسسات الأمنية عندها يسقط لبنان»، داعيا القوى السياسية باسم الحزب التقدمي الاشتراكي الى إعادة النظر في مواقفها على هذه القاعدة، لأننا بلغنا حافة الهاوية».

وأكد أبوفاور في افتتاح مؤتمر لصناعة الأدوية في منطقة الشوف، بمشاركة وفود عربية، ان لبنان يفرح اكثر باستقبال اخوانه

## لقاء جنبلاط - ججع نوصل إلى تشخيص للوضع دون التلاقي على موقف من حزب الله الحريري تعهد للراعي بالسعي لانتخاب رئيس بعد التمديد وتزايد الاعتداءات على الجيش في الشمال يستدعي الحذر



(محمود الطويل)

أحد الانهيارات في عكار بسبب السيول التي سببتها الأمطار الغزيرة وادت لأضرار جسيمة في الشوارع والممتلكات

بيروت - عمر جنبجر

تتجه قوى الرابع عشر من آذار الى تسمية مرشح رئاسي توافقي بالتفاهم مع د.سمير ججع رئيس حزب القوات اللبنانية المرشح الرئاسي الذي تبنت تلك القوى ترشيحه، منذ مايو الماضي.

وتهدف هذه القوى الى إخراج العماد ميشال عون وحزب الله وكشف دورهما في تعطيل انتخاب الرئيس، كما تقول مصادر 14 آذار.

وفي هذا السياق، يقع تعهد الرئيس سعد الحريري للبطريك الماروني بشارة الراعي بالسعي لتمديد ولاية مجلس النواب، وعدم السماح بإجراء انتخابات نيابية قبل الانتخابات الرئاسية.

ويشمل تعهد الحريري للبطريك بحسب «النهار» السعي لإجراء الانتخابات الرئاسية بعد التمديد مباشرة.

الاستحقاق الرئاسي كان الموضوع الإبرز في لقاء النائب وليد جنبلاط ود.سمير ججع في مرعب ايضا، وبدأ من أجواء الطرفين ان وجهات النظر كانت متقاربة حول ضرورة التوصل الى انتخاب رئيس توافقي.

كما اتفقا على ان الفريق الذي لا ينزل الى مجلس النواب في يوم جلسة الانتخاب المقبلة هو من يساهم في تعطيل العملية الانتخابية.

أما بالنسبة للمخاطر المحيطة بلبنان ففي معلومات «الأنباء» ان التشخيص كان في الغالب متقاربا، لكن الخلاف استمر حول حزب الله ودوره. فجنبلاط، يعتبر ان الهجوم على دور حزب الله في سورية، لا يحل المشكلة، إنما يعقد الأمور، في حين اعتبر ججع ان التركيز على هذه المسألة هو لتوعية الحزب بمسؤولياته اللبنانية، وخصوصا تجاه بيئته المنهكة بحروبه، وهذا ما رد عليه الشيخ نعيم قاسم أمس بقول: «ان وضع مقالتي الحزب على الحدود الشرقية كما الجنوبية متين جدا».

وقال جنبلاط بعد الزيارة: هناك نقاط تلاق و نقاط خلاف، لكن ما في إلا الحوار.

وردا على سؤال عما اذا وجد الحقيقة لدى د.ججع ليكون رئيسا للجمهورية، أجاب جنبلاط: عندما مشح اسمه الأستاذ هنري حلو وهو معنا.

أما ججع فقد أعلن انه مادام الفريق الآخر على موقفه فلا جديد على مستوى الرئاسة الأولى، وقال: لا تجاوب من الفريق الآخر، والوضعية اللبنانية بحاجة الى الملمة، فانتخاب رئيس لا يحتاج الى الكثير من الشلطة ولا تريد ان تقول ان القصة قصة إقليمية، او دولية، المطلوب من الكتلتين اللبنانييتين اللتين تتخلفان حتى الآن عن الحضور الى المجلس واتصين النصاب القانوني، ان تفضلا الى مجلس النواب لانتخاب رئيس.

وتخلل اللقاء الذي دام 3

النائب جابر:

الصراعات

بين الأقطاب

المسيحيين أضعفت

الرئاسة



ساعات مابدة غداء تكريمية، سبقها تبادل جنبلاط وججع الهدايا التي هي عبارة عن كتب نادرة، حيث أهدى جنبلاط ججع كتابين، أحدهما بعنوان «دروز بلغراه» الذي كتبه الروائي اللبناني المعروف ربيع جابر، وهذه الرواية تروي قصة لبناني مسيحي اسمه حنا يعقوب نفاة العثمانيون، بخطا مقصودا الى بغداد مع 550 مواطنا درزيا، بعد احداث 1860 بين الدروز والموارنة في جبل لبنان.

وتقول مقصودا الى بغداد معلومات لـ «الأنباء»، ان الشيخ عبدالغفار زين الدين حمل «جرتين» من الليرات الذهبية الى القائد التركي اسماعيل باشا ليستغني احد ابنائه الخمسة من النفى الى سجن بلغراه، وبما ان المطلوب ترحيل 550 درزيا، فقد أمسك الضابط التركي بالمواطن حنا يعقوب، الذي بيع البيض المسلوق للبحارة في ميناء طرابلس، ودفعه باتجاه سفينة المساجين، وعضوا تنبه القنصل الفرنسي المشرف على تنفيذ العملية الى صراح حنا، سال المترجم التركي ماذا به؟ فأجاب: المترجم التركي، بعد ان غير فيما قاله حنا: انه سليمان عبدالغفار زين الدين الذي يفخر بقتل حنا يعقوب!

ووجهر القصصة هو احتضان الجبناء الدروز، لحنا المسيحي الذي فرض القدر الغاشم عليه ان يصبح سليمان الدرزي في معتقل تركي في بلاد البلقان، حتى هروبه الأخير بعد العديد من السنوات من العذاب، مع موكب للحجاج الى مكة المكرمة.

الكتاب الآخر بعنوان «الزواهر»، وهو كتاب قديم باللغة الأرامية يتحدث عن «الكباين» وهو لم يكن على شكل كتاب، وساله ججع كيف لي ان أقرأ الأرامية، فأجابته جنبلاط لا داعي لقراءته فاهميته بذاته.

إلى ذلك، استضاف جنبلاط على العشاء المدير العام للعام العماد اللواء عباس ابراهيم وعقبته في حضور الوزيرين أكرم شهاب ووائل أبو فاعور. ونهار أمس السبت تفقد منطقة عرمون حيث التقى

«عرب خلدة» المنتسبين الى الحزب التقدمي الاشتراكي.

صدر لجنبلاط مقال في محاولة تسلسل مسلحين الذكري الثانية لاغتفال اللواء وسام الحسن، بعنوان «نفق قائد شجاعا».

بدوره، النائب ياسين جابر عضو كتلة التنمية والتحرير تحدث لإذاعة لبنان الحر عن معطى داخلي لانتخاب رئيس للجمهورية، إضافة الى معطيات وتعديدات جديدة، مضيفا انه اذا لم يحدث خرق بين المستقبل والتيار الوطني الحر فلن يكون هناك تقدم في موضوع الرئاسة، وبالتالي يمكن للموضوع الرئاسي ان يكون اسهل لولا التشرد المسيحي الحاصل، والصراعات القائمة التي اضعفت الرئاسة، وعلى القطبين المسيحيين المختلفين الاتفاق على مرشح توافقي كي تتحلل الأمور.

ورأى جابر اننا بحاجة لاستعادة نوع من الحوار، فمن جهتنا كتلة نحن نشارك في الجلسات، فرئاسة الجمهورية محورية في حياتنا الدستورية، ومن المهم جدا ان يكون للبنان رئيسا لكي يتنهاى للتحديات التي تواجهه، معتبرا ان التجرد على الدولة وتهميشها لا يفيد.

على الصعيد الأمني فإن تزايد الاعتداءات على دوريات مراكز الجيش في الشمال يؤكد ان صحة المعلومات المتسرية من بعض الدوائر الغربية الرسمية، والتي تشير الى ان الأوضاع الأمنية في لبنان بحاجة الى المزيد من الحذر والمتابعة.

وكان مسلحون كمنوا لحافلة نقل جنودا من عكار على طريق بلدة البيرة فجر الخميس وامطروها بالرصاص، بدءا من استهداف عجلاتها، ما يوحي بان غايتهم قد تكون خطف ركابها من العسكريين واسترناهم، كما حصل في عرسال، لكن سائق الحافلة اندفع بسرعة مفوتا عليهم الفرصة، بيد ان رصاصا اصابت الجندي جمال جان هاشم في الرأس اذنته قتيلا.

وفي طرابلس استهدفت دورية بالعبلة للجيش بالرصاص في محلة الزاهرية، ما افضى الى اصابة الجندي

جمال العاشق بجروح. وفي عرسال أوقف الجيش المطلوب احمد الجبري وفي رأس بعلبك تصدى الجيش لمحاولة تسلس مسلحين باتجاه هذه البلدة، عند منتصف الليل، كما احبط محاولة تسلس بالقرب من مراكز العسكرية في وادي حميد - عرسال مستخدما الاسلحة المتوسطة والقنايل المضيق.

وسجلت غارات للطيران المروحي السوري ليل - على الحدود السورية - اللبنانية.

نائب طرابلس محمد كبرارة رأى ان ما يتعرض له المؤسسة العسكرية لم يهدد محافظة الشمال وحسب، بل كل لبنان، داعيا اللبنانيين عموما وبناء طرابلس والخميس خصوصا الى التحلي بالمزيد من الوعي والحكمة في مواجهة المخططات ضد مناطقهم، مؤكدا ان الجيش وحده يبقى الضامن للوحدة الوطنية.

بدوره، نائب عكار هادي حبيش نقل عن رئيس الحكومة تمام سلام وعده بإجراء الاتصالات مع الاجزة الامنية لإيجاد حل جذري للاعتداء على الجيش. من جهته، أكد وزير الداخلية نهاد المشنوق

الاصرار على الاقتصار سن المرتكبين، وقال في كلمة امام مؤتمر اللديات الذي نظمه حزب الكتائب: لا للحى ولا الصلوات ولا الرابات ستحمي هؤلاء من القصاص. المشنوق اعتبر «الامن الذاتي» الذي يطالب به البعض انتحارا ذاتيا.

اما وزير العدل اشرف ريفي فقد أكد على ضرورة ان يكون الجيش وحده في طرابلس، لكن لا يمكن ان يستمر البلد هكذا صيفا وشتاء على سطح واحد، مؤيدا الحل الذي انتهى بخروج شادي المولدي وأسامة منصور مع بقية المسلحين الى حيث قررا الانتقال ورأى ان الاجهزة الامنية انا قامت بواجبها كما يجب فستعرف هوية مستهدفي الجيش، لكن اذا اشتغلت المخبرات امنا بالعقلية السورية او بالسياسة فستضع المسؤوليات.

## «النفط» و«الزفت» فجرا الخلاف السياسي بين بري وعون

بيروت: النفط والزفت، ملفان فجرا الخلاف بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس كتل التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون.

ففي جلسة مجلس الوزراء ما قبل الاخيرة، كانت الأمور بين وزير المال علي حسن خليل المعاون السياسي للرئيس نبيه بري ووزير الطاقة ارتير نظاريان عضو الكتلة العوني، بحيث طالب خليل بالغاء عقود «الفيول اويل» مع الشركتين الكويتية والجزائرية، الامر الذي رفضه نظاريان قبل اجراء مناقصة لتأمين بديل عن الشركتين.

وتوترت الاجواء في الجلسة، لكن مجلس الوزراء قرر عدم العقود مع الشركتين الكويتية والجزائرية خلافا لوجهة نظر وزير المال المعارض على وجود هدر بما يوازي 300 مليون دولار سنويا، كما يقول، لكن المجلس قرر استمرار التفاوض مع الشركتين بهذا الشأن.

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، بحث مجلس الوزراء في الاتفاق المتوازن بين المناطق اللبنانية لجهة توزيع الزفت والشمرايح، فتمن وزير الخارجية جبران باسيل من قنائة وزير الأشغال العامة والتعبان غازي زعيتر عضو كتلة بري منهما اياه بالتعيين

بين منطقتيه (بعلبك - الهرمل) وبين المناطق الأخرى، بحيث خصص اعتمادات بقيمة 16 مليار ليرة من موازنة وزارته الى بعلبك - الهرمل، فيما خفض مخصصات جبل لبنان والشمال والمناطق البقاعية الأخرى الى ما دون المليار لكل منها، حيث اقتصرت حصصا عاصمة الشمال طرابلس على 800 مليون ليرة فقط.

وحاول الوزير زعيتر تبرير موقفه بالحرمان الذي تعيشه منطقة بعلبك - الهرمل، على صعيد خدمات وزارة الأشغال، الا ان الوزير على حسن خليل اشار الى زعيتر ملاقاته حول طولة توقيع المراسيم خلف مقعد الوزير خليل، وبعد دقائق معدودة عاد زعيتر الى مقعده ليشتن هجوما عنيفا على الوزير باسيل الذي كان يطالب بتأجيل الموضوع الى وقت لاحق، ورفض اتهامه بالسرقة مهددا باسبيل بفتح ملفات التلزيماات يوم كان وزيرا للطاقة والاتصالات.

وهكذا تمكن الوزير خليل من الرد على صفة النفط بصفعة الزفت، ومع احتدام الجدل ارتأى الرئيس تمام سلام رفع الجلسة. وواضح من كل ذلك ان العلاقة بين الرئيس نبيه بري والعماد ميشال عون ليست كما يجب، خصوصا على صعيد استحقاق رئاسة الجمهورية.

## بريطانيا تقدم معدات

## لدعم القوات المسلحة اللبنانية

وأضاف «وفي سياق هذا الالتزام، منذ عام 2012، تساعد المملكة المتحدة القوات المسلحة اللبنانية في تشكيل وإرشاد أفواج الحدود البرية، ومهمة هذه الأفواج هي مراقبة نشاطات المسلحين غير القانونيين قرب المناطق الحدودية وتحديدها وردعها ومنعها، وذلك وفق معايير دولية لحقوق الإنسان منفق عليها».

وأشار الى أنه في السنوات من 2012 إلى 2014 تم تخصيص حوالي 14 مليون جنيه استرليني من أموال برنامج منع الصراع لتعزيز قدرات فوج الحدود البرية الأول والثاني، وأضت هذه الجهود إلى تأسيس 12 مركز مراقبة حدودي محمي على طول 140 كيلومترا من الحدود، ونشر فوجي الحدود البرية».

لندن - أ.ش.؛ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية عن تقديم معدات لدعم تشكيل فوج الحدود البرية الثالث من القوات المسلحة اللبنانية لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن الصراع في سورية ومكافحة انتشار «داعش».

وقال وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبان الود إن «الأزمة في سورية التي تزداد سوءا تنتشر عدواها لتؤثر مباشرة على الدول المجاورة، وخصوصا المناطق المحاذية للحدود الشرقية للبنان، وتظل المملكة المتحدة ملتزمة تجاه استقرار لبنان، ودعم القوات المسلحة اللبنانية لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن الصراع في سورية، ومكافحة انتشار «داعش».

## الأمم المتحدة: لبنان قلل عدد اللاجئين السوريين المسموح لهم بدخول أراضيهم

بيروت - رويترز: قالت ممثلة الأمم المتحدة في لبنان أمس: ان الحكومة اللبنانية خفضت كثيرا عدد اللاجئين السوريين الذين تسمح لهم بدخول البلاد. وقالت الحكومة إنها غير قادرة على استيعاب اللاجئين السوريين الذين يقدر عددهم بأكثر من مليون وطلبت أموالا لتوفير الرعاية لهم. وقالت نيونيت كيلي ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان: يسمح لأعداد أقل بكثير من العادي بالدخول للحصول على وضع اللاجئ. وبعد زيادة ثابتة في عدد اللاجئين الوافدين على لبنان منذ مطلع

2012 أظهرت بيانات الأمم المتحدة انخفاضا بنحو 40 ألف لاجئ منذ نهاية سبتمبر.

وقال وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني رشيد درباس في تصريحات نشرتها امس صحيفة الأخبار اللبنانية: ان لبنان لم يعد بإمكانه رسميا استقبال أي لاجئين سوريين.

وأضاف أن أي شخص يعبر الحدود السورية اللبنانية سيكون عرضة للمساءلة ويجب أن يكون هناك سبب إنساني حتى يسمح له بالدخول على أن يتخذ وزيرا الداخلية والشؤون الاجتماعية قرارا بهذا الشأن.

## المصري: التنبيه للنائب المتغيب.. والرفاعي: بل التغيب خيانة عظمى

## خبيران دستوريان يؤكدان لـ «الأنباء» حق المجلس في التشريع في غياب رئيس الجمهورية

بيروت - زينة طيارة

رأى الخبير القانوني الدستوري والدولي د.شفيق المصري، أن هناك فارقا كبيرا بين «المبدأ» الدستوري و«عملية» التمديد للمجلس النيابي ومدى قانونيتها، فالمبدأ لا يجوز للمهل الدستورية أن تمتد لأن النائب وبحسب المادة 27 وكيل عن الشعب الذي ينتخبه في دائرة معينة وبالتالي لا يجوز أن يمدد هو كمجلس لنفسه، هذا في المبدأ الدستوري، أما في عملية التمديد، فمادام التمديد سيصدر بقانون، ومادامت مهل المجلس النيابي ليست بـ «الدستور»، وإنما بقانون الانتخاب الذي يحدد ولاية المجلس بـ 4 سنوات، فيمكن هنا لأي قانون ان يعدل أو يُبدل بقانون آخر، لكن قانون التمديد يتطلب أسبابا موجبة، كتعذر حصول انتخابات في الأجواء السياسية سواء بالنسبة للأخطار المحيطة أو الداخلية.

ولفت المصري في تصريح لـ «الأنباء» الى ان أي قانون يصدر عن المجلس النيابي يمكن ان يُطعن به أمام المجلس الدستوري سواء كان سليما أو مشوبا باخطاء وعبوب، فالهيئات التي تتولى تقديم الطعن هي: إما رئيس الجمهورية وهو غير

موجود حاليا، وإما رئيس المجلس النيابي وقد وافق على التمديد، وإما رئيس مجلس الوزراء، وهو الذي طلب القانون، أو 10 نواب يتقدمون أمام المجلس الدستوري بطلب الطعن، وهي الحالة الأكثر ترجيحا واحتمالا.

وعن دستورية أو قانونية امتناع فريق سياسي معين عن حضور جلسات انتخاب الرئيس بذريعة الحق الدستوري، لفت المصري الى ان عبارة «الحق الدستوري» هي دائما مقيدة بضوابط دستورية وميدنية، فصحيح ان الدستور لم يلحظ غياب النائب عن حضور الجلسات، لكن النظام الداخلي للمجلس النيابي نص في المقابل على أن يكون الغياب مستندا الى عذر شرعي على الأقل إذا تكرر أكثر من مرة، وفي هذه الحالة يُنظر أن يقوم رئيس المجلس بتعيينه النائب الى هذا التصرف، لاسيما أن رئيس المجلس هو المسؤول الوحيد عن حفظ النظام الداخلي.

وعن رأيه الدستوري بعدد جلسات تشريعية تحت عنوان «تشريع الضرورة»، أكد المصري انه لا وجود في القانون لما يُسمى بتشريع الضرورة، معتبرا انه كان أجدي بأمانة سر المجلس ان تدرج بالاتفاق مع رئيس المجلس على لائحة

المشاريع التي يُمكن التشريع بها، قائمة بالأولويات، لكن أن يُقال «تشريع ما يقتصر على الضرورة فقط» هو اجتزاء لصلاحية المجلس النيابي في التشريع، معتبرا والخلاف الراهن بين النواب، أن الموضوع سياسي أكثر منه مبدئي، مشيرا من جهة ثانية الى ان «المهمة الانتخابية» يُمكن ان تحصر بجلسة لكنها لا تحجب عمل المجلس النيابي في المهام أو المجالات الأخرى، أي ان مجلس النواب يكون هيئة ناخبة فقط خلال جلسة انتخاب الرئيس، ويحق له التشريع ساعة يشاء بعد أن يرفع رئيس المجلس الجلسة الى موعد آخر، مؤكدا أن وظيفة المجلس مستقلة عن وظيفة رئاسة الجمهورية، وحتى إذا أصدر المجلس قانونا يُمكن لمجلس الوزراء ان يقوم بنشره عملا بالمادة 62 من الدستور والقائلة ان مجلس الوزراء يقوم بمهام الرئاسة في حال شغور سندها.

بدوره رأى المرجع الدستوري النائب والوزير السابق د.حسن الرفاعي انه لا يوجد أي سبب قاهر وظروف استثنائية للحروب والأزلا والثورات الداخلية يتيح التمديد لمجلس النواب، لذلك يعتبر الرفاعي ان التمديد ان حصل فسيكون مخالفا للدستور، أما التذرع بحالات أمنية صغيرة هنا وهناك،

لا يبرر التمديد، لأنها حالات يمكن ضبطها من واجب إجراء الانتخابات.

وأشار الرفاعي في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن المجلس النيابي مقصر كل التصدير ويخالف الدستور من خلال عدم مبادرته فورا الى انتخاب رئيس للجمهورية في الجلسة الثانية، مؤكدا أن الغياب عن جلسة انتخاب الرئيس ليس حقا دستوريا على الإطلاق، فهو مخالفة دستورية وتعتبر بمنزلة «الخيانة العظمى»: لأن الغياب يُعطّل الدستور والنظام، مشيرا الى ان حالة التغيب عن انتخاب رئيس تستوجب تحرك النيابة العامة فورا ودون حاجتها لطلب رفع الحصانة عن النائب المتغيب كون الغياب جريمة معلومة منشورة وموصوفة.

أما عن مقاربه لـ «تشريع الضرورة»، فأكد الرفاعي أن هذه المقولة هي هرطقة دستورية، فالتشريع ضروري دائما ويحق للمجلس النيابي وحالة الشغور في الرئاسة الأولى، عقد جلسات تشريعية في أي وقت يشاء، لأن الدستور يجعل من الحكومة تحل مكان رئيس الجمهورية بالوكالة، مستندرا بالقول ان مجلس النواب يعتبر هيئة ناخبة فقط خلال جلسة انتخاب الرئيس ليعود بعدها الى ممارسة مهامه التشريعية.